AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

قيود الاحتلال الإسرائيلي على الجهات الدولية العاملة في قطاع غزة وأثرها على الفضاء المدني الفلسطيني

2025

AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

قيود الاحتلال الإسرائيلي على الجهات الدولية العاملة في قطاع غزة وأثرها على الفضاء المدني الفلسطيني

2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث أيمن لبد لإعداده هذه الورقة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يُرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. قيود الاحتلال الإسرائيلي على الجهات الدولية العاملة في قطاع غزة وأثرها على الفضاء المدني الفلسطيني. رام الله-فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الورقة، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

ضمن مشروع: "تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين."

هذا المشروع بدعم من
EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

تم إصدار هذه الورقة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الورقة هي من مسؤولية " ائتلاف أمان" ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

فهرس المحتويات

قائمة المفاهيم والمصطلحات	4
الملخص	5
المقدّمة	6
المحور الأول: واقع عمل المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة وتوزيع المساعدات الإنسانية قبل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة	8
المحور الثاني: واقع عمل المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة وتوزيع المساعدات الإنسانية خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة	9
المحور الثالث: التحديات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على عمل المؤسسات الدولية قبل حرب الإبادة الجماعية وأثناءها	11
المحور الرابع: أثر القيود الإسرائيلية على منظومة الشفافية والمساءلة في إدارة المساعدات الإنسانية	13
النتائج والتوصيات	15
قائمة المراجع	17

قائمة المفاهيم والمصطلحات

المصطلح	التعريف
تسييس المساعدات الإنسانية	عملية استخدام المساعدات الإنسانية كأداة ضغط سياسي أو أمني، بحيث تُوجَّه وفق أهداف سياسية بدلاً من تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل عادل وشفاف.
المواد مزدوجة الاستخدام	المواد التي يمكن أن تُستخدم لأغراض مدنية وإنسانية، وأيضاً لأغراض عسكرية، مثل بعض الأجهزة الطبية، ومولدات الكهرباء، وأدوات الاتصال، ما يؤدي إلى فرض قيود على إدخالها من قبل سلطات الاحتلال.
الفضاء المدني الفلسطيني	المجال الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بما يشمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ويتميز بحرية العمل والمساءلة والمشاركة المجتمعية في القضايا الإنسانية والسياسية.
القيود اللوجستية	العوائق المفروضة على حركة إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية داخل قطاع غزة، وتشمل التحكم في المعابر، وتقييد مسارات النقل، ومنع أو تأخير إدخال المواد والمعدات، وبخاصة المصنّفة كمزدوجة الاستخدام، وفرض شروط تفتيش معقدة على الشحنات.
القيود الأمنية	التدابير التي تبررها سلطات الاحتلال بذرائع أمنية، وتشمل: فرض خرائط مناطق «مسموح» و"غير مسموح" الوصول إليها؛ مرافقة القوافل الإنسانية أو مراقبتها؛ تقييد حركة الطواقم الدولية والمحلية؛ اشتراطات أمنية على محتوى الشحنات أو هوية الشركاء المحليين. تُستخدم هذه القيود كأداة للسيطرة على العمل الإنساني، وتؤدي إلى تسييس المساعدات، وتقويض مبدأ الحياد، وإضعاف استقلالية المؤسسات الإنسانية والفضاء المدني الفلسطيني.
نظام GRM	هو نظام رقابي أو إداري يحدد الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الإنسانية والمواد المسموح بإدخالها، ويؤدي غالباً إلى إبطاء تنفيذ المشاريع الإنسانية في ظل القيود الإدارية.
القيود الإدارية	الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على عمل المؤسسات الدولية والمحلية، وتشمل أنظمة التصاريح، وآليات التسجيل والترخيص، والموافقات المسبقة على المشاريع، والتدقيق في قوائم الموظفين والمستفيدين، وتأخير المعاملات الإدارية أو رفضها.
انتهاك اتفاقيات جنيف الرابعة	الإخلال بالالتزامات الدولية التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة على القوة المحتلة، بما يشمل تسهيل مرور المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، وضمان استقلالية عمل المنظمات الإنسانية.

الملخّص

تستعرض هذه الورقة البحثية تأثير القيود والشروط التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية في قطاع غزة، وتأثيرها العميق على الفضاء المدني الفلسطيني بمختلف مكوناته، خلال حرب الإبادة الجماعية المستمرة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. تكشف الورقة كيف تحولت المساعدات الإنسانية، التي كانت تهدف أساساً إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين، إلى أداة ضغط سياسي وأمني بيد الاحتلال، من خلال التحكم الكامل في المعابر، وتقييد إدخال المواد الأساسية، ومراقبة حركة المؤسسات والعاملين فيها، وفرض آليات توزيع تخدم أهدافاً سياسية على حساب العدالة والحوكمة والكرامة الإنسانية.

تهدف الورقة إلى تحليل هذه القيود في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية واللوجستية، وتقييم أثرها المباشر على قدرة المؤسسات الدولية على تقديم المساعدات، واستقلالية وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الرقابة والمساءلة. وتعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي متعدد المصادر، يجمع بين مراجعة شاملة للتقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات الأممية والدولية والمحلية، إضافة إلى مقابلات ميدانية ومجموعات بؤرية مع ممثلين عن المؤسسات الإنسانية والخبراء المحليين، بهدف الوصول إلى فهم معمّق للآليات التي يستخدمها الاحتلال للسيطرة على المساعدات الإنسانية وتحديد آثارها على المجتمع المدني.

تشير النتائج إلى أن الاحتلال يفرض منظومة معقدة من القيود تشمل الأبعاد الأمنية، والإدارية، واللوجستية والسياسية، ما أدَّى إلى تقييد عمل المؤسسات الدولية، وتقويض استقلاليتها، وإضعاف ثقة المجتمع المحلي بها. كما تُظهر التحليلات أن تسيّس المساعدات خلق مساحات رمادية استغلها بعض الفاعلين المحليين لمصالح شخصية، ما أثر سلباً على الشفافية والمساءلة وعدالة توزيع الموارد الإنسانية. وتشير الورقة، أيضاً، إلى أن هذه القيود أدَّت إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، وزيادة الاعتماد على وسطاء محليين، وخلق فجوات في التوزيع أثرت على قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفاعلة في العمل الإنساني.

تخلص الورقة إلى أن مواجهة هذه القيود تتطلب مقاربة جماعية متعددة المستويات، تشمل توحيد الجهود الوطنية للمجتمع المدني، وتعزيز آليات مراقبة مستقلة لضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وتكثيف الضغط الدولي على الاحتلال لضمان احترام حقوق المدنيين، واستقلالية العمل الإنساني. وتؤكد الورقة على ضرورة اعتماد سياسات شفافة وعادلة في توزيع المساعدات الإنسانية، بما يسهم في حماية الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة، واستعادة ثقة المجتمع المحلي بالمؤسسات الدولية.

المقدّمة

يشهد قطاع غزة منذ أعوام طويلة تحديات غير مسبوقة بفعل الحصار الإسرائيلي المستمر منذ العام 2007، الذي فرض قيوداً شديدة على الحركة، والتجارة، والبنية التحتية الأساسية، مسهماً في تدهور الظروف الإنسانية والاجتماعية للسكان المدنيين. وقد بلغت هذه التحديات ذروتها مع اندلاع حرب الإبادة الجماعية في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، التي أسفرت عن تدمير واسع للبنية التحتية المدنية، وتعطيل شبه كامل لمرافق الخدمات العامة، وفقدان الكثير من المؤسسات الإنسانية قدرتها على العمل بكفاءة.

فرض الاحتلال خلال هذه الحرب منظومة من القيود المشددة، تشمل التحكم الكامل بالمعابر، وتقييد إدخال المواد الأساسية، ومراقبة حركة المؤسسات والعاملين فيها، وفرض شروط سياسية وأمنية صارمة لدخول موظفي الإغاثة الدوليين والمحليين. وقد أدى ذلك إلى تحويل المساعدات الإنسانية، التي كان من المفترض أن تكون استجابة حيادية للاحتياجات الإنسانية، إلى أداة ضغط سياسي وأمني، مع تأثير مباشر على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وفاعليتها، وخلق فجوات واضحة في العدالة والشفافية في توزيع الموارد.

تسلط هذه الورقة الضوء على تأثير القيود الإسرائيلية على قدرة المؤسسات الدولية والمحلية على تقديم المساعدات الإنسانية، وعلى الدور الرقابي والمجتمعي لمؤسسات المجتمع المدني في القطاع. كما تهدف إلى توضيح كيف ساهمت هذه القيود في تضييق الفضاء المدني، وخلق بيئة عمل إنساني غير مستقرة، وما صاحب ذلك من ممارسات سلبية، مثل استغلال وسطاء محليين، وارتفاع كلفة إيصال المساعدات إلى المستفيدين.

تأتي أهمية هذه الورقة من كونها تقدّم تحليلاً معمّقاً لآليات تقييد الاحتلال لعمل المؤسسات الإنسانية في قطاع غزة، مع التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية والإدارية لهذه القيود، وانعكاساتها على العدالة في توزيع المساعدات، وعلى قدرة المجتمع المدني على الرقابة والمساءلة. وتسعى الورقة إلى تقديم رؤى عملية تسهم في تعزيز الشفافية والعدالة في إيصال المساعدات الإنسانية، وتقليل تأثير القيود الإسرائيلية على الفضاء المدني الفلسطيني، بما يحافظ على الكرامة الإنسانية للمستفيدين، ويعزز فاعلية العمل الإغاثي.

الأهداف الرئيسية للورقة البحثية

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل الشروط والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الجهات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة، ودراسة انعكاس هذه القيود على الفضاء المدني الفلسطيني، وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على العمل والمساءلة.

لا تتناول الورقة التفاصيل الفنية لعمليات الإغاثة، أو الجوانب اللوجستية البحتة، بل تركّز حصرياً على طبيعة القيود الإسرائيلية وتأثيرها على آليات عمل المؤسسات الدولية، وعلى عدالة وشفافية وصول المساعدات الإنسانية إلى المستفيدين في قطاع غزة.

وتعمل الورقة على دراسة هذه القيود من منظور حقوقي وإنساني، من خلال تحليل شهادات ومقابلات ميدانية، واستعراض التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية والمحلية، والآثار المباشرة لهذه القيود على البيئة المدنية، وحرية العمل المجتمعي.

الأهداف الفرعية للورقة البحثية:

- تحليل طبيعة القيود الإسرائيلية المفروضة على عمل المؤسسات الدولية قبل الحرب وخلالها.
- تقييم أثر هذه القيود على قدرة المؤسسات على تقديم المساعدات الإنسانية بكفاءة وعدالة.
- دراسة انعكاس القيود على دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة والمشاركة في العمل الإنساني.
- تحليل القيود عبر مستويات متعددة (الأمنية، السياسية، الإدارية، اللوجستية، التقنية، السياساتية).
- استخلاص توصيات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز الشفافية والعدالة في توزيع المساعدات، وتقليل أثر القيود على الفضاء المدني الفلسطيني.

منهجية إعداد الورقة البحثية

اعتمدت هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة طبيعة القيود والشروط التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على عمل المؤسسات الدولية في قطاع غزة، وتحليل انعكاساتها المركبة على الفضاء المدني الفلسطيني، وعلى مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المساعدات الإنسانية. ويقوم هذا المنهج على وصف الواقع القائم وصفاً دقيقاً، من خلال تتبع أنماط القيود والإجراءات الإسرائيلية قبل حرب الإبادة الجماعية وخلالها، ثم تحليلها تحليلاً نوعياً معمقاً في أبعادها السياسية، والأمنية، والإدارية، واللوجستية، وربطها بسياقها القانوني والحقوقي وفق قواعد القانون الدولي الإنساني.

- **مراجعة الأدبيات السابقة:** شملت استعراض التقارير الدولية والأممية، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إضافة إلى تقارير محلية صادرة عن ائتلاف «أمان»، وشبكة المنظمات الأهلية، بهدف تكوين إطار شامل للقوانين والممارسات الإغاثية في القطاع.

- **جمع البيانات النوعية:** أُجريت مقابلات مباشرة مع ممثلين عن مؤسسات دولية ومحلية، للحصول على رؤى معمّقة حول طبيعة القيود والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في أداء مهامها الإنسانية.

- **المجموعات البؤرية:** عُقدت مجموعتان ضمتا ممثلين عن المنظمات الشريكة، لمناقشة واقع العمل الإنساني، وتقييم أثر القيود على العدالة والشفافية، وتحديد أبرز التحديات الميدانية.

- **تحليل البيانات:** تم استخدام أدوات التحليل النوعي لتفسير المعلومات وربطها بالسياق الميداني، السياسي، والأمني، بما يتيح فهماً معمّقاً للقيود وتأثيرها على الفضاء المدني والمؤسسات الإنسانية.

- **استخلاص النتائج والتوصيات:** بناءً على التحليل، تم تقديم نتائج دقيقة تعكس أبرز التحديات، مع اقتراح توصيات عملية لتعزيز الشفافية، والعدالة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها بفعالية.

المحور الأول: واقع عمل المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة وتوزيع المساعدات الإنسانية قبل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

قبل اندلاع حرب الإبادة الجماعية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة في قطاع غزة تعمل ضمن بيئة إنسانية معقدة، لكنها كانت قادرة نسبياً على أداء مهامها عبر آليات منسقة مع السلطات المحلية، وترتيبات أمنية محددة. فقد شكّلت الأمم المتحدة، عبر مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، الإطار التنسيقي الرئيسي بين الوكالات المختلفة، بما في ذلك وكالة الغوث (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، إلى جانب عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية[1].

وعلى الرغم من القيود التي فرضها الحصار الإسرائيلي منذ العام 2007، كانت بيئة العمل تتمتع بدرجة من المرونة التشغيلية، مكنت المؤسسات من الوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً. فكانت هناك تفاهمات غير رسمية تسمح بإدخال المواد الغذائية والطبية، وتسيير قوافل المساعدات ضمن تنسيق مسبق مع الاحتلال عبر معبر كرم أبو سالم[2].

مع ذلك، لم تكن تلك المرونة خالية من التحديات. فقد كانت الإجراءات البيروقراطية الإسرائيلية تعرقل حركة البضائع والموظفين الدوليين، وتحدّ من قدرة المؤسسات على التخطيط بعيد المدى، كما استخدم الاحتلال سياسة «التصاريح الانتقائية» لدخول الخبراء أو خروج المرضى والمصابين[3]. وعلى الرغم من كون المؤسسات المحلية شريكاً أساسياً في إيصال المساعدات، فإن دورها بقي محدوداً ضمن أطر رقابية صارمة، ما جعل بيئة العمل الإنساني قبل الحرب مشوبة بالتحكم الإسرائيلي شبه الكامل في تدفق الموارد والمعلومات.

وتؤكد التقارير الأممية أن النظام الإغاثي قبل الحرب كان هشاً بنيوياً، نتيجة الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، والانقسام السياسي الداخلي، وضعف التنسيق بين المؤسسات المحلية والدولية، ما جعله عرضة للانهيار السريع عند اندلاع الحرب[4].

ويعزز ذلك ما جاء في مقابلة المهندس محمود عيسى، مدير برامج البنى التحتية والإنشائية في جمعية إغاثة أطفال فلسطين (PCRF)، حيث أوضح أن المؤسسة كانت تواجه قبل الحرب قيوداً مؤسسية واسعة، أبرزها خضوع المشاريع الإنشائية لنظام (GRM) البطيء، ومنع إدخال المواد المصنفة «مزدوجة الاستخدام»، بما في ذلك أجهزة ومستلزمات طبية وإنشائية، ما أدى أحياناً إلى إلغاء مشاريع كاملة. كما أشار إلى أن الحركة الجغرافية للمؤسسة كانت أقل تقييداً قبل الحرب، وأن نسبة الموافقات على البعثات الطبية الأجنبية عبر منظمة الصحة العالمية بلغت نحو 90% قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بينما كانت حركة الطواقم المحلية المقيمة في الضفة الغربية أكثر تعقيداً[5].

وتنسجم هذه الصورة مع ما أكده مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، حيث أوضح أن طبيعة القيود قبل الحرب كانت تتركز على الجوانب اللوجستية، وبخاصة إدخال الأجهزة الطبية المصنّفة «مزدوجة الاستخدام»، ما أدّى إلى تأخيرات متكررة، أو منع كامل لبعض المعدات الضرورية. وأشار إلى أن التنسيق عبر منظمة الصحة العالمية كان العامل الأساسي الذي سهّل نسبياً إدخال المعدات، بينما بقيت حركة الطواقم المحلية أكثر تقييداً من حركة الطواقم الدولية، على الرغم من أن بيئة العمل قبل الحرب كانت «مستقرة نسبياً»، ولا تشهد تدخلاً مباشراً في جغرافيا البرامج الصحية[6].

---

1 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). تقرير الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، نيويورك، 2023، ص 6.
2 برنامج الأغذية العالمي (WFP). تقرير الأمن الغذائي في قطاع غزة، روما، 2022، ص 9.
3 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). قيود الحركة وتأثيرها على العمل الإنساني في غزة، جنيف، 2023، ص 3.
4 شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO). واقع التنسيق الإنساني في قطاع غزة، غزة، 2023.
5 محمود عيسى، مدير برامج البنى التحتية والإنشائية، مقابلة هاتفية، 07 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
6 مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، مقابلة هاتفية، 03 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

المحور الثاني: واقع عمل المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة وتوزيع المساعدات الإنسانية خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

مع اندلاع حرب الإبادة الجماعية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت بيئة العمل الإنساني في قطاع غزة انهياراً غير مسبوق نتيجة الهجمات الواسعة على البنية التحتية المدنية ومراكز الخدمات الإنسانية. فقد تم تدمير مكاتب ومخازن العديد من المنظمات الدولية، منها وكالة الغوث (الأونروا)، برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى استهداف الطواقم الميدانية مباشرة، ما أدى إلى مقتل عشرات العاملين الإنسانيين[7].

وقد تعرّض دور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لعملية تحييد منهجية، حدّت بشكل حاد من قدرتها على أداء ولايتها الأممية، وفق ما أكدته الوكالة في بياناتها الرسمية. شمل ذلك استهداف منشآتها المدنية، بما فيها المدارس، والمراكز الصحية، ومراكز الإيواء، ومقتل عدد غير مسبوق من موظفيها، إلى جانب فرض قيود مشددة على حركة طواقمها وعلى إدخال الوقود والإمدادات الأساسية، ما عطّل قدرتها التشغيلية في ذروة الاحتياجات الإنسانية. وترافقت هذه الإجراءات مع حملات سياسية ومالية هدفت إلى نزع الشرعية عن الوكالة، والضغط على المانحين لتعليق أو تقليص تمويلها، وهو ما وصفته الأونروا بأنه تهديد مباشر لوجودها المؤسسي وللقدرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات المنقذة للحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، في سياق لا يمكن فيه لأي جهة أخرى تعويض دورها أو سد الفراغ الذي خلّفه تعطيل عملها[8].

انخفضت القدرة التشغيلية للمؤسسات إلى أدنى مستوياتها؛ إذ لم تتبقَّ سوى قنوات محدودة جداً لإدخال المساعدات الإنسانية، جميعها تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة عبر معبر كرم أبو سالم، بينما ظلّ معبر رفح مغلقاً لفترات طويلة، وتوقف تماماً أي شكل من أشكال النقل البحري أو الجوي[9]. كما فرض الاحتلال تفتيشاً أمنياً مشدداً على جميع الشحنات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والأغذية، وأوقف إدخال ما يصنفه «مواد مزدوجة الاستخدام»، مثل أنابيب المياه، ومولدات الكهرباء، وأجهزة الاتصالات، ما أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية، وتدهور النظام الصحي بشكل غير مسبوق[10].

إلى جانب الحصار الميداني، استخدم الاحتلال سياسة التجويع الممنهج كأداة للضغط السياسي والعقاب الجماعي، من خلال تقنين كميات الوقود والطحين والمياه المسموح بدخولها، ما أدّى إلى تفاقم معاناة السكان، حيث أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من 80% من سكان القطاع واجهوا انعداماً حاداً في الأمن الغذائي خلال الأسابيع الأولى للحرب[11].

ترافقت هذه القيود مع انهيار منظومة الاتصالات والإنترنت بفعل القصف المتكرر، ما شل قدرة المؤسسات على التنسيق الميداني أو جمع البيانات حول الاحتياجات الفعلية للنازحين. ومع انقطاع الاتصال بين المكاتب الميدانية والقيادة الإنسانية في الخارج، أصبحت الاستجابة الإنسانية تعتمد على تقديرات محدودة وغير دقيقة[12].

وأظهرت التقارير الدولية أن هذه القيود لم تكن مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل سياسة متعمدة تهدف إلى تفكيك البنية الإنسانية في غزة، ومنع أي جهد منظم للتخفيف من الكارثة[13]. كما برزت ظاهرة تدخل الاحتلال في تحديد مناطق التوزيع والمستفيدين، الأمر الذي حرم المناطق الشمالية والشرقية من المساعدات تقريباً بالكامل[14].

وإلى جانب القيود الميدانية، لجأت سلطات الاحتلال إلى توسيع القيود الإدارية المؤسسية كأداة إضافية لتقويض العمل الإنساني، من خلال فرض نظام جديد لتسجيل وعمل المنظمات الدولية غير الحكومية، قائم على معايير غامضة وانتقائية ذات طابع سياسي. أدّت هذه الإجراءات إلى تهديد استمرارية عمل عدد كبير من المؤسسات الإنسانية، بما فيها مؤسسات صحية، وأفضت عملياً إلى تعطيل خدمات أساسية ومنقذة للحياة.

---

7 وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA). تقرير الخسائر في صفوف العاملين الإنسانيين في غزة، القدس، 2024، ص 2.
8 وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). تقرير الحالة الإنسانية رقم 187 في قطاع غزة، غزة، 2025.
9 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). تقرير الوضع الإنساني في غزة، نيويورك، 2024، ص 5.
10 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). قيود الاحتلال على إدخال المواد الإنسانية في غزة، جنيف، 2024، ص 4.
11 برنامج الأغذية العالمي (WFP). تقرير حالة الأمن الغذائي في غزة – تشرين الثاني/نوفمبر 2023، روما، 2023، ص 7.
12 منظمة العفو الدولية (Amnesty International). انقطاع الاتصالات يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، لندن، 2024.
13 هيومان رايتس ووتش (HRW). استهداف العمل الإنساني في غزة، نيويورك، 2024.
14 ائتلاف أمان. تقرير حول تسييس المساعدات الإنسانية في فلسطين، رام الله، 2023.

وقد ترتّب على هذه القيود خطر إغلاق ما يقارب ثلث المرافق الصحية في قطاع غزة، في وقت تعتمد فيه جميع مراكز تثبيت الأطفال المصابين بسوء تغذية حاد، وعددها خمسة، اعتماداً كاملاً على دعم المنظمات الدولية، بما يمثل كامل القدرة العلاجية المتاحة لهذه الحالات داخل القطاع[15].

كما أسهمت هذه القيود في إبقاء ملايين الدولارات من الإمدادات الإنسانية الحيوية عالقة خارج غزة، بما في ذلك الأدوية، والغذاء، ومواد النظافة، ومستلزمات المأوى، ما فاقم من هشاشة المنظومة الصحية، وحدّ من قدرتها على الاستجابة في ذروة الاحتياجات الإنسانية. وتعكس هذه الممارسات نمطاً ممنهجاً لاستخدام الإجراءات الإدارية كوسيلة للسيطرة على العمل الإنساني، وتقييد الحق في الصحة، وليس مجرد تدابير تنظيمية عارضة[16].

وقد أكد المهندس محمود عيسى أن الحرب شكّلت تحولاً جذرياً في طبيعة القيود؛ إذ منعت سلطات الاحتلال إدخال جميع المواد الطبية والبنية التحتية تقريباً، بما في ذلك الحليب العلاجي للأطفال، واشترطت أحياناً أن تكون المؤسسة مسجّلة داخل إسرائيل للسماح بإدخال أصناف محدودة. كما أشار إلى انخفاض نسبة الموافقات على البعثات الطبية إلى نحو 20% فقط، وتقييد حركة الوفود الأجنبية بشروط صارمة تشمل مدة الإقامة، ومنع حمل الحاجيات الشخصية. كما أكد أن العمل في شمال وشرق غزة كان شبه مستحيل بفعل الخرائط الإسرائيلية التي تحدد مناطق «آمنة»، إضافة إلى الحاجة لتكاليف حماية مرتفعة للقوافل الإنسانية[17].

أظهرت مقابلة مع رامي بسيسو، مدير مكتب غزة في المؤسسة الأمريكية للإغاثة بلا حدود (05 تشرين الثاني/نوفمبر 2025) أن المؤسسة واجهت صعوبات في الحصول على التراخيص الإسرائيلية اللازمة لدخول غزة، واضطرت للاعتماد على شركاء محليين معتمدين من الاحتلال. كما كانت إجراءات التفتيش بيروقراطية ومُنهِكة، وغالباً ما تؤدي إلى مصادرة أو تلف المواد الأساسية بسبب تصنيفها ضمن «الاستخدام المزدوج».

أشار بسيسو إلى أن القيود المفروضة على حركة الطواقم الدولية أجبرت المؤسسة على إدارة العمليات عن بُعد، واعتماد أكبر على الشركاء المحليين، مع تركيز الاستجابة الإنسانية في الوسط والجنوب بسبب صعوبة الوصول إلى شمال القطاع.

وفقاً لبسيسو، فإن الاعتماد على شركاء محليين وعدم القدرة على التحقق الميداني أدى إلى فجوات في التوثيق، وبخاصة مع التعديلات الإسرائيلية على محتوى الشحنات. وصف بسيسو هذا الوضع بأنه يفرض «بيئة عمل لا يمكن فيها تطبيق المعايير المثالية للحوكمة الإنسانية»، ما يجعل القيود الإسرائيلية عاملاً بنيوياً مؤثراً في أداء المؤسسات وليس مجرد عائق لوجستي[18].

كما دعمت شهادة نادجا سورلفمو، منسقة برامج الاستجابة الإنسانية في مجلس الكنائس الدنماركية والنرويجية (DCA/NCA)، هذا التحليل، حيث أوضحت أن الحرب حوّلت الحصار من قيود مزمنة إلى «خنق كامل» للعمل الإنساني، بعد توقف عدد كبير من الكوادر المحلية بسبب النزوح أو الخروج القسري، واضطرار المؤسسة إلى الاعتماد على إدارة عن بُعد. وأكدت أن مئات الشاحنات الخاصة بمواد المأوى والصحة و(WASH) بقيت عالقة في الأردن ومصر وإسرائيل بانتظار الموافقات الإسرائيلية، بينما رُفضت عشرات الطلبات لإدخال مساعدات منقذة للحياة. وأضافت أنّ القيود على الحركة، واشتراط الخرائط العسكرية الإسرائيلية لمسارات التوزيع، خلقت فجوات جغرافية واسعة حرمت مناطق الشمال من الوصول إلى الإغاثة[19].

كما بيّن مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، أن الحرب أدت إلى منع شبه كامل لإدخال أصناف طبية أساسية، بما في ذلك المعدات التشخيصية المحمولة، ومستلزمات الطوارئ، وبعض المواد التي تحتاج سلاسل تبريد، نتيجة توسع قائمة «الاستخدام المزدوج». وأكد أن التفتيش الإسرائيلي أصبح معيقاً مباشراً للاستجابة الصحية، حيث وصلت بعض الشحنات بعد انتهاء صلاحيتها أو بعد فقدان قيمتها العلاجية. كما أصبحت الحركة داخل القطاع مرتبطة بمعايير الأمان التي يحددها الاحتلال، ما أدى إلى انحصار عمل المؤسسة في الجنوب والوسط، واستحالة الوصول إلى مناطق الشمال ومناطق الشرق خلال معظم فترات الحرب[20].

---

15 Humanitarian Country Team, UN agencies and NGOs call for immediate lifting of impediments to humanitarian access and NGO operations in the OPT, UNISPAL, 17 December 2025.

16 المرجع السابق.

17 محمود عيسى، مرجع سبق ذكره.

18 رامي بسيسو، مسؤول إداري في مؤسسة دولية، مقابلة شخصية، 05 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

19 نادجا سورلفمو، منسقة برامج الاستجابة الإنسانية في مجلس الكنائس الدنماركية والنرويجية (DCA/NCA)، مقابلة هاتفية، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

20 مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، مرجع سبق ذكره.

المحور الثالث: التحديات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على عمل المؤسسات الدولية قبل حرب الإبادة الجماعية وأثناءها

تواجه المؤسسات الدولية في قطاع غزة مجموعة من التحديات الجوهرية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى خمسة محاور مترابطة:

1. القيود الأمنية والإدارية:
يسيطر الاحتلال على حركة البضائع والموظفين عبر نظام تصاريح معقد، ما يمنع دخول العديد من المواد الأساسية، ويؤخر مرور القوافل لأيام أو أسابيع. تفرض سلطات الاحتلال تفتيشات مكثفة على الشحنات، وتمنع إدخال ما يعتبرونه «موادَّ مزدوجة الاستخدام» (مثل بعض المولدات، أو المكونات الفنية). هذه الإجراءات تحد من قدرة المنظمات على العمل بفعالية وترهقها إدارياً[21].

2. القيود الجغرافية واللوجستية:
تقتصر ممرات الإغاثة في غالبها على معبر كرم أبو سالم، الذي يخضع لرقابة محكمة من قبل الاحتلال، ما يعيق إيصال المساعدات إلى شمال قطاع غزة. السائقون غالباً ما يُجبرون على استخدام طرق طويلة ومعقدة، ما يزيد من مخاطر السرقة أو الاستهداف. كما أن التنقل داخل القطاع قد يكون محدوداً جداً في ظل خريطة أمان تحددها إسرائيل[22].

3. القيود المتعلقة بالموارد والتمويل:
تتعرض المؤسسات لضغوط تمويلية كبيرة نتيجة الشروط الصعبة التي تفرضها إسرائيل على الدول المانحة، إضافة إلى صعوبات في تجديد ترخيص العمل أو استيراد المعدات الضرورية. هذا الضغط المالي يضعف قدرة المنظمات على تنفيذ المشاريع طويلة الأجل، ويحد من مرونتها التشغيلية[23].

4. القيود التقنية والاتصالية:
القيود على شبكات الاتصالات والإنترنت في قطاع غزة تفاقمت بفعل القصف، ما أعاق التنسيق بين الفرق الميدانية والمكاتب المركزية. بعض المنظمات اضطرت إلى وقف استخدام أنظمة تتبع رقمية للمساعدات بسبب انقطاع الكهرباء أو الاتصال، الأمر الذي أدى إلى أخطاء في التوزيع وتشتت الجهود[24].

5. القيود القانونية والسياسية:
تفرض إسرائيل سيطرة قانونية على المعابر والحدود، مستخدمة تبرير «الأمن» لمنع دخول الأفراد والمواد، وهو ما يتعارض مع بعض التزامات القانون الدولي الإنساني. على سبيل المثال، تنص المادة (59) من اتفاقية جنيف الرابعة على أن «السلطة المحتلة يجب أن توافق على خطط الإغاثة وتسهّلها بكل الوسائل المتاحة لديها[25]».

وتدعم نتائج المقابلة مع المهندس محمود عيسى هذا التحليل؛ إذ أوضح أن القيود قبل الحرب كانت «مؤسسية وبطيئة»، لكنها سمحت بقدر محدود من التخطيط، بينما تحولت أثناء الحرب إلى شلل كامل يشمل منع المواد، ووقف المشاريع، وتراجع القدرة على التخطيط. وبعد وقف إطلاق النار، لم تعد القيود إلى مستويات ما قبل الحرب، بل تحولت إلى «وضع دائم جديد» يتسم بالمنع المستمر للمواد الإنشائية، وتقييد إدخال المساعدات، وعدم اليقين في الإجراءات، ما يضطر المؤسسات إلى إعادة تصميم المشاريع أكثر من مرة لتتناسب مع ما يسمح الاحتلال بإدخاله[26].

---

21 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). تقرير القيود الأمنية على العمل الإنساني في غزة، جنيف، 2024، ص 2.
22 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). قيود الوصول الإنساني إلى شمال غزة، نيويورك، 2024، ص 6.
23 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). التمويل الإنساني في فلسطين خلال النزاعات المسلحة، نيويورك، 2023، ص 9.
24 ائتلاف أمان. تقرير الشفافية في استخدام تكنولوجيا العمل الإنساني في فلسطين، رام الله، 2023.
25 اتفاقيات جنيف الرابعة، حماية المدنيين في أوقات الحرب، المادة 59، جنيف، 1949.
26 محمود عيسى، مرجع سبق ذكره.

تكشف المقابلة مع بسيسو أن المرحلة التي تبعت وقف إطلاق النار لم تمثل انتقالاً إلى بيئة أكثر استقراراً، بل استمرار لنمط «الخنق المنظّم»، على حد وصفه. فمنذ لحظة دخول المؤسسة إلى غزة بعد اندلاع الحرب، واجهت صعوبات كبيرة في الحصول على التراخيص الأمنية كمنظمة دولية جديدة، ما اضطرها للعمل عبر قنوات وسيطة مثل الهيئة الخيرية الهاشمية. وأوضح أن التشديد على محتوى الشحنات بقي ثابتاً حتى بعد وقف إطلاق النار، مع استمرار استبعاد مواد تشغيلية وأدوات مستدامة تُصنّف إسرائيلياً على أنها «مزدوجة الاستخدام»، وهو ما قيّد قدرة المؤسسة على الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى تدخلات أكثر استدامة.

وبحسب بسيسو، وعلى الرغم من أن حركة المعابر أصبحت «أكثر روتينية» بعد وقف إطلاق النار، فإن تذبذب الفتح والإغلاق ظلّ خاضعاً لاعتبارات سياسية وأمنية غير شفافة، ما جعل مؤسسات الإغاثة عاجزة عن وضع خطط تشغيلية مستقرة. وبذلك، فإن طبيعة القيود لم تتغير في جوهرها، بل تغيّر إيقاعها فقط من فوضى الحرب المبكرة إلى حصار مُنظّم يحافظ على الاستنزاف، ويحول دون انتقال العمل الإنساني إلى مرحلة تعافٍ حقيقية[27].

وتنسجم شهادة نادجا سورلفمو مع هذا التحليل؛ إذ أوضحت أن القيود قبل الحرب كانت رغم شدتها «قابلة للتخطيط»، ما سمح بتطوير برامج مجتمعية طويلة الأجل. لكن خلال الحرب، تحوّل الحصار إلى أداة عسكرية مباشرة، عبر الإغلاق شبه الكامل، وشلل إدخال البضائع، واستهداف البنية التحتية الإنسانية. وبعد وقف إطلاق النار، لم يتحقق أي انفراج، بل ظهرت مرحلة جديدة من «إعادة هندسة منظومة الوصول الإنساني» بشروط أكثر تشدداً، تضمنت استمرار رفض طلبات المساعدات، وتعطّل دخول ملايين من مواد المأوى، وتهديد منظمات دولية بإيقاف عملها إن لم تقبل شروطاً سياسية أو أمنية يفرضها الاحتلال[28].

كما أشار مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، إلى أن القيود تحوّلت بعد وقف إطلاق النار إلى نمط من «الحصار التشغيلي» الذي يمنع تعافي النظام الصحي، حيث بقيت قوائم الحظر واسعة، وتأخر إدخال الطاقة البديلة وقطع الغيار والمعدات التقنية اللازمة لاستدامة مرافق الرعاية الأولية. وأوضح أن الاحتلال لا يتدخل مباشرة في بيانات المرضى، لكنه عملياً يحدد عبر التحكم في المعابر والمواد ما يمكن وما لا يمكن للمؤسسة تقديمه من خدمات، ما يخلق شكلاً من السيطرة غير المباشرة على أولويات العمل الصحي[29].

27 رامي بسيسو، مرجع سبق ذكره.
28 نادجا سورلفمو، مرجع سبق ذكره.
29 مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، مرجع سبق ذكره.

المحور الرابع: أثر القيود الإسرائيلية على منظومة الشفافية والمساءلة في إدارة المساعدات الإنسانية

أثّرت القيود الإسرائيلية المفروضة على المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة بصورة مباشرة على قدرتها في تنفيذ مهامها الأساسية، وتحقيق مبادئ العدالة والشفافية في توزيع المساعدات الإنسانية. فقد تحوّل العمل الإغاثي من نشاط إنساني مستقل إلى عملية تخضع للرقابة والسيطرة السياسية والأمنية الإسرائيلية، ما أضعف ثقة السكان في نزاهة عمليات التوزيع، وأدّى إلى تفاقم التفاوت في فرص الوصول للمساعدة[30].

1. تأثير القيود على العدالة في التوزيع

فرض الاحتلال شروطاً تحدد مناطق محددة للتوزيع وفق اعتبارات أمنية، ما أدى إلى حرمان مناطق واسعة، وبخاصة شمال القطاع، من الحصول على الإغاثة. وأصبحت عمليات التوزيع خاضعة لمعايير الاحتلال بدلاً من معايير الحاجة الإنسانية، ما أدى إلى نشوء تفاوت واضح بين الفئات المتضررة[31]. وأشار تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي إلى أنّ المناطق الشمالية من القطاع لم تتلقَّ سوى 10% من إجمالي المساعدات التي دخلت عبر المعابر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب[32].

وفق مقابلة مع المهندس محمود عيسى، القيود خلال الحرب وبعدها أثّرت بشدة على معايير النزاهة والشفافية داخل المؤسسات الدولية؛ إذ أصبح من الصعب ضمان العدالة الجغرافية في التوزيع، وبخاصة تجاه شمال غزة، وأدى تقييد حركة الطواقم إلى خلق فجوات يمكن أن تُستغل من قبل بعض الوسطاء. كما أوضح أن اشتراط تسجيل المؤسسة داخل إسرائيل كان سيُلزمهم بتقديم قوائم الموظفين والمستفيدين للجهات الإسرائيلية، وهو ما رفضته المؤسسة حفاظاً على استقلالها[33].

أضاف رامي بسيسو أن خريطة التدخل لم تكن مبنية على الاحتياج الفعلي، بل على المناطق المسموح الوصول إليها، ما أدّى إلى حرمان سكان شمال غزة، وبخاصة من فرص الحصول على مساعدات متوازنة. وأوضح أن الاعتماد على شركاء محليين نتيجة القيود المفروضة على حركة الطواقم، خلق فجوات واضحة في التحقق من قوائم المستفيدين ومنع التكرار، مع ظهور تحيّزات فردية أو سوء استخدام في بعض المناطق. كما أن تداخل أدوار عدد كبير من المنظمات في مناطق الوسط والجنوب زاد من احتمال حدوث تكرار في الاستفادة لدى بعض العائلات مقابل بقائها معدومة لدى الأسر في مناطق محاصرة أو خطرة، ما أدى إلى تراجع ثقة المجتمع في المؤسسات الدولية[34].

وأكدت نادجا سورلڤمو أن التحكم الإسرائيلي في مسارات المساعدات خلق حالة واضحة من اللاعدالة الجغرافية، حيث تُركت مناطقَ كثيرة خارج نطاق التغطية الإنسانية، ما أدى إلى تراجع ثقة المجتمع المحلي بالمؤسسات الدولية وشركائها الفلسطينيين. وأوضحت أن رفض إدخال المساعدات، والضغط على بعض المنظمات للقبول بشروط سياسية معينة، وإقصاء شركاء محليين بدعوى «تصنيفات أمنية»، كلها عوامل ساهمت في تآكل استقلالية المجتمع المدني، وتحويل جزء من المنظمات المحلية إلى «منفّذ ثانوي» بدل أن تكون فاعلاً مستقلاً[35].

وأكد مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا أن القيود الإسرائيلية أدت إلى تركيز الخدمات الطبية في مناطق الوسط والجنوب، وحرمان سكان الشمال من خدمات الرعاية الصحية الأولية لفترات طويلة، وهو ما سبب غياب العدالة الجغرافية في تقديم الخدمات. وأوضح أن الاعتماد المتزايد على شركاء محليين في جمع البيانات وتنفيذ الأنشطة، بسبب ضعف القدرة على الوصول، خلق مخاطر أعلى للانحراف أو التكرار، وأضعف القدرة على التدقيق المباشر، ما أثر بدوره على ثقة المجتمع المحلي بالمؤسسات الدولية[36].

---

30 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، مرجع سبق ذكره، ص 4.
31 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). القيود على حركة المساعدات الإنسانية في غزة، جنيف، 2024، ص 3.
32 برنامج الأغذية العالمي (WFP). تقرير الأمن الغذائي – غزة، الربع الأول 2024، روما، 2024، ص 6.
33 محمود عيسى، مرجع سبق ذكره.
34 رامي بسيسو، مرجع سبق ذكره.
35 نادجا سورلڤمو، مرجع سبق ذكره.
36 مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، مرجع سبق ذكره.

2. تأثير القيود على الشفافية والمساءلة

بحسب بسيسو، حدت القيود المفروضة على حركة الطواقم ومنع الوصول إلى مناطق معينة من قدرة المؤسسات على المراقبة الميدانية، ما أتاح تسرب المواد الإغاثية وخلق بيئة خصبة لممارسات غير شفافة. وأوضح أن هذه القيود عمّقت تآكل الفضاء المدني الفلسطيني، حيث أصبحت المنظمات المحلية منشغلة بالبقاء والاستجابة، بدل ممارسة دورها الطبيعي في الرقابة والمبادرة المجتمعية[37].

وأكدت نادجا سورلڤمو أن القيود الإسرائيلية وإجبار بعض المؤسسات على قبول شروط سياسية معينة، أدَّى إلى تراجع استقلالية المجتمعَ المدني المحلي، وتحويل بعض المنظمات إلى أداة ثانوية في توزيع المساعدات[38].

أشار مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا إلى أن استمرار القيود على المواد والطواقم، يجعل المنظمات المحلية محاصرة بين متطلبات المانحين ومنظومة الحصار، ما أدّى إلى تآكل استقلالية الفضاء المدني، وأضعف من القدرة على الرقابة والتقييم المباشر[39].

3. التأثير على الكفاءة التشغيلية

أدت القيود اللوجستية إلى زيادة كلفة النقل وتراجع سرعة الاستجابة الإنسانية، حيث استُنزفت موارد كبيرة في التنسيق الأمني والإداري بدلاً من التوزيع الفعلي للمساعدات. كما اضطرّت المؤسسات إلى الاعتماد على قنوات توزيع غير مباشرة من خلال وسطاء محليين، ما زاد من احتمالية الهدر وضعف الكفاءة[40].

4. التأثير على الفضاء المدني الفلسطيني

أضعفت القيود الإسرائيلية الفضاء المدني في قطاع غزة عبر تقويض استقلالية منظمات المجتمع المدني وتقليص دورها في العمل الإنساني؛ إذ تم استبعاد العديد منها من عمليات التوزيع أو حصر مشاركتها في مهام ثانوية[41]. هذا الوضع أدى إلى تآكل الثقة المتبادلة بين الجهات الدولية والمحلية، وإضعاف القدرة المجتمعية على المبادرة في مواجهة الأزمات[42].

5. البعد القانوني والحقوقي

تشكل هذه القيود انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يُلزم قوة الاحتلال بتسهيل وصول المساعدات إلى السكان المدنيين دون تمييز. وتنص المادة (59) من اتفاقية جنيف الرابعة على أن الأطراف المتحاربة ملزمة بالسماح بمرورٍ المساعدات الإنسانية عند الحاجة الماسة[43]. وقد اعتبرت منظمات حقوق الإنسان أن الممارسات الإسرائيلية تمثل عقاباً جماعياً يرتقي إلى مستوى جريمة حرب[44].

---

37 رامي بسيسو، مرجع سبق ذكره.
38 نادجا سورلڤمو، مرجع سبق ذكره.
39 مدير مكتبَ مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، مرجع سبق ذكره.
40 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تكلفة العمل الإنساني في بيئة مقيدة: حالة غزة، نيويورك، 2023، ص. 9.
41 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR). “Civil society and civilians must be protected in ‘harrowing’ Gaza”. Statement, 3 April 2024.
42 Human Rights Watch, Aid Restrictions and Civil Space in Gaza, New York, 2024.
43 اتفاقيات جنيف الرابعة. حماية المدنيين في أوقات الحرب، جنيف، 1949، المادة 59.
44 Amnesty International, Gaza: Humanitarian Blockade Violates International Law, London, 2024.

النتائج والتوصيات

تكشف المعطيات الميدانية والتقارير الدولية أن القيود الإسرائيلية على دخول المواد، وحركة الطواقم، وإدارة المعابر، تشكّل منظومة حصار مقصودة تستخدم المساعدات الإنسانية كأداة ضغط سياسي وأمني، وليس مجرد نتيجة جانبية للحرب، أو لاعتبارات أمنية أو تقنية. ويتجلى ذلك في توسيع قائمة المواد المصنّفة كمزدوجة الاستخدام، وتعطيل إدخال المعدات الطبيّة ومواد البنية التحتيّة والاتّصالات والطاقة، ورفض عشرات الطلبات لإدخال مساعدات منقذة للحياة حتى في ظل حالة طوارئ إنسانيّة حادة.

كما تُظهر المعطيات الميدانيّة وشهادات المؤسسات الدوليّة المشاركة في هذه الورقة أن تسييس المساعدات شكّل أحد أبرز الآثار المترتبة على هذه القيود، حيث استُخدمت المساعدات كأداة نفوذ سياسي وأمني، الأمر الذي انعكس مباشرةً على عدالة الوصول إليها.

فقد أدى غياب سجل وطني موحّد للفئات المستحقة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الدوليّة والمحليّة العاملة في توزيع المساعدات، إلى ظهور أنماط من التمييز وعدم المساواة بين المستفيدين، وتكرار حصول بعض الفئات على المساعدات مقابل حرمان فئات أخرى أكثر تضرراً.

وأسهم هذا الواقع في إضعاف الشفافية وترسيخ فجوة واضحة في الثقة بين المجتمع المحلي والجهات الموزعة، كما فتح المجال أمام ممارسات غير منضبطة نتيجة غياب نظم توثيق ومساءلة موحدة.

وفي هذا السياق، تُبيّن الورقة أن المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة، تبرر مسألة عدم امتلاكها هامشاً فعلياً لمواجهة هذه الاشتراطات أو تحدّيها، وذلك لأن أي محاولة للاعتراض العملي أو رفض الامتثال، كانت ستؤدي إلى تعطيل واسع، أو وقف كامل لأنشطة حيوية في مجالات الصحة والإغاثة والمأوى، بما يحمله ذلك من مخاطر مباشرة على حياة المدنيين. وقد وجدت هذه المؤسسات نفسها أمام معادلة قسرية بين الاستمرار في تقديم الحد الأدنى من الخدمات الإنسانية ضمن قيود مجحفة، أو المخاطرة بفقدان القدرة على العمل كلياً، الأمر الذي حدّ من قدرتها على التأثير البنيوي في منظومة القيود، وأبقى تدخلاتها محصورة في إدارة الأزمة بدل تغيير شروطها.

وتظهر الورقة بروز النتائج التالية:

1. التحوّل من قيود «قابلة للتخطيط» قبل الحرب إلى حالة خنق تشغيلي خلال الحرب وما بعدها

أظهرت شهادات ممثلي المؤسسات الدولية أن بيئة العمل قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 كانت مقيدة، لكنها مستقرة نسبياً وقابلة للتخطيط، بينما تحولت خلال الحرب إلى حالة شلل شبه كامل في الإمداد والحركة، ثم أعقبها بعد وقف إطلاق النار «وضع دائم جديد ومقلق»، يتسم ببقاء القيود كأداة تحكم وسيطرة تشمل حجم وطبيعة التدخلات الإنسانية، بما يمنع الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التعافي وإعادة البناء.

2. تقويض العدالة الجغرافية وخلق فجوات حادة في الوصول إلى المساعدات

أدت القيود الإسرائيلية على الحركة وخريطة «المناطق المسموح الوصول إليها»، إلى حرمان مناطق واسعة، وبخاصة شمال وشرق غزة، من المساعدات والخدمات الصحية لفترات طويلة. وبات توزيع المساعدات يتحدد عملياً وفق إمكان الوصول، لا وفق معيار الاحتياج، ما خلق حالة لا عدالة جغرافية واضحة، وعمَّق الفجوة بين مختلف مناطق القطاع.

3. تآكل الشفافية والمساءلة في إدارة المساعدات الإنسانية

انخفاض القدرة على التحقق الميداني المباشر، واضطرار المؤسسات إلى الاعتماد المتزايد على شركاء ووسطاء محليين في ظروف مضطربة، أدى إلى ارتفاع مخاطر التحيّز، والتكرار، وسوء الاستخدام في بعض الحالات، وأضعف منظومات المتابعة والتقييم. كما تسببت القيود في فجوة بين الخطط المعلنة للمشاريع، وما أمكن تنفيذه فعلياً، ما انعكس سلباً على ثقة المجتمع بالمؤسسات الدولية وشركائها المحليين.

4. إضعاف الفضاء المدني الفلسطيني وتقليص استقلالية منظمات المجتمع المدني

أدت السيطرة الإسرائيلية على المعابر، ورفض الكثير من طلبات المؤسسات الدولية، والضغط غير المباشر على اختيار الشركاء المحليين، إلى تحويل كثير من المنظمات الفلسطينية من فاعل مستقل إلى «منفّذ ثانوي» لمشاريع تُصمَّم خارجياً. وأضعفت القيود قدرة هذه المنظمات على ممارسة دورها الطبيعي في الرقابة المجتمعية، والمساءلة، والمناصرة، لصالح انشغالها المستمر في محاولات البقاء والاستجابة تحت الحصار.

5. انتهاكات ممنهجة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

تُظهر الوقائع أن القيود المفروضة على إدخال المساعدات، واستخدام التجويع والعقاب الجماعي، تشكّل خرقاً واضحاً لالتزامات القوة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وبخاصة المادة (59)، وترقى إلى مستوى جرائم حرب تتعلق باستخدام التجويع كأداة حرب واستهداف العمل الإنساني والفضاء المدني.

التوصيات

توضح نتائج الورقة أن منظومة القيود الإسرائيلية أحدثت فجوات واضحة في التنسيق والحوكمة والعدالة في توزيع المساعدات، وأضعفت الدور الرقابي للمجتمع المدني. وبناءً على هذه الملاحظات، تنتقل الورقة إلى عرض التوصيات العملية الهادفة إلى تعزيز الشفافية، وتقليل أثر هذه القيود على العمل الإنساني والفضاء المدني الفلسطيني.

1. إنشاء منصة تنسيق إنساني وطنية مستقلة سياسياً قدر الإمكان

- تضم المنظمات الدولية، والمنظمات الفلسطينية الرئيسية، والنقابات المهنية، والجهات الفنية الحكومية.
- توحيد معايير الاستهداف وتوزيع الأدوار لتقليل أي تدخلات ذات طابع إقصائي أو تمييزي ناتجة عن أنشطة التدخل الفصائلي أو العشائري بما يضمن التوزيع العادل.

2. تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة والتقييم

- تشكيل لجان مجتمعية لمراجعة قوائم المستفيدين ورصد الشكاوى والإبلاغ عن أي تمييز أو فساد.
- بناء قدرات المنظمات المحلية في الحوكمة والإدارة المالية لضمان استقلالية أكبر.

3. توحيد البيانات وحمايتها

- إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمستفيدين مع معايير واضحة للشفافية وحماية المعلومات، للحد من التكرار والحرمان.

4. اعتماد مدونة سلوك مشتركة وآليات مساءلة واضحة

- إلزام جميع الجهات بنشر معلومات أساسية للمستفيدين حول البرامج، والتمويل، والمناطق المستهدفة، ومعايير الاختيار.
- تفعيل آليات شكاوى حقيقية لضمان المساءلة وتقليل الانتهاكات.

5. الحفاظ على حيادية العمل الإنساني وفصلها عن البعد السياسي للحصار

- العمل على الفصل الكامل بين أهداف المساعدات والاعتبارات السياسية، وتفعيل آليات المساءلة الأممية.

6. تطوير نهج شمولي متعدد المستويات

- دمج الجهود القانونية، والدبلوماسية، والسياسية للحد من تأثير القيود، مع تعزيز التواصل بين المجتمعَيْن المحلي والدولي لضمان استجابة إنسانية متسقة ومستدامة.

قائمة المراجع

- Humanitarian Country Team, UN agencies and NGOs call for immediate lifting of impediments to humanitarian access and NGO operations in the OPT, UNISPAL, 17 December 2025
- اتفاقيات جنيف الرابعة. حماية المدنيين في أوقات الحرب، جنيف، 1949، المادة 59.
- Amnesty International, Gaza: Humanitarian Blockade Violates International Law, London, 2024.
- Human Rights Watch, Aid Restrictions and Civil Space in Gaza, New York, 2024.
- ائتلاف أمان. تقرير حول تسييس المساعدات الإنسانية في فلسطين، رام الله، 2023.
- ائتلاف أمان. تقرير الشفافية في استخدام تكنولوجيا العمل الإنساني في فلسطين، رام الله، 2023.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). قيود الحركة وتأثيرها على العمل الإنساني في غزة، جنيف، 2023.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). قيود الاحتلال على إدخال المواد الإنسانية في غزة، جنيف، 2024.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). القيود على حركة المساعدات الإنسانية في غزة، جنيف، 2024.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO). واقع التنسيق الإنساني في قطاع غزة، غزة، 2023.
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA). تقرير الخسائر في صفوف العاملين الإنسانيين في غزة، القدس، 2024.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). تقرير الوضع الإنساني في غزة، نيويورك، 2024.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). قيود الوصول الإنساني إلى شمال غزة، نيويورك، 2024.
- برنامج الأغذية العالمي (WFP). تقرير حالة الأمن الغذائي في غزة – تشرين الثاني/نوفمبر 2023، روما، 2023.
- برنامج الأغذية العالمي (WFP). تقرير الأمن الغذائي – غزة، الربع الأول 2024، روما، 2024.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التمويل الإنساني في فلسطين خلال النزاعات المسلحة، نيويورك، 2023.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تكلفة العمل الإنساني في بيئة مقيدة: حالة غزة، نيويورك، 2023.
- United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR). “Civil society and civilians must be protected in ‘harrowing’ Gaza”. Statement, 3 April 2024.
- منظمة العفو الدولية (Amnesty International). انقطاع الاتصالات يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، لندن، 2024.
- هيومن رايتس ووتش (HRW). استهداف العمل الإنساني في غزة، نيويورك، 2024.
- محمود عيسى، مدير برامج البنى التحتية والإنشائية، مقابلة هاتفية، 07 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
- رامي بسيسو، مسؤول إداري في مؤسسة دولية، مقابلة شخصية، 05 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
- نادجا سورلڤمو، منسقة برامج الاستجابة الإنسانية في مجلس الكنائس الدنماركية والنرويجية (DCA/NCA)، مقابلة هاتفية، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
- مدير مكتب مؤسسة أطباء العالم–إسبانيا، مقابلة هاتفية، 03 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع:
«تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين.»